مرسوم بمنح ضمان الدولة للاقتراضات التي يصدرها البنك
الوطني للانماء الاقتصادي في حدود مبلغ أقصى قدره
أربعمائة مليون درهم (400.000.000)

مرسوم رقم 2.78.386 بتاريخ 29 من شعبان 1398 (5 غشت 1978) بمنح ضمان الدولة للاقتراضات التي يصدرها البنك الوطني للانماء الاقتصادي في حدود مبلغ أقصى قدره أربعمائة مليون درهم (400.000.000).¹

ان الوزير الأول،

بناء على الاتفاقية المبرمة يوم 30 يوليوز 1959 بين حكومة المملكة المغربية والبنك الوطني للانماء الاقتصادي ولاسيما الفصل 2 منه؛

وبمقتضى الظهير الشريف رقم 1.59.294 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1379
(21 أكتوبر 1959) بالمصادقة على الاتفاقية المبرمة بتاريخ 30 يوليوز 1959؛
وباقترح من وزير المالية،

يرسم ما يلي:

الفصل الأول

يمنح ضمان الدولة في حدود مبلغ أقصى قدره أربعمائة مليون درهم (400.000.000) للاقتراضات التي يصدرها البنك الوطني للانماء الاقتصادي باذن من وزير المالية لتمكين هذه المؤسسة من الحصول على موارد جديدة تساعد في مواجهة عمليات القرض المذكورة.

الفصل الثاني

يمكن اصدار هذه الاقتراضات في المغرب أو الخارج كلا أو بعضا بالدرهم أو بعملات اجنبية في جميع الاشكال ولاسيما في شكل تسبيقات قابلة للتداول بواسطة اوراق أو سفاتج أو في شكل سندات أو التزامات سواء كانت هذه السندات المختلفة رائجة أو غير رائجة لدى العموم.

وإذا صدر اقتراض بعملة اجنبية اقتطع مبلغه من المبلغ الاجمالي لاربعمائة مليون درهم (400.000.000) الذي يشمل الضمان الممنوح بموجب هذا المرسوم مقابل قيمته بالدرهم في اليوم الذي توضع فيه الاموال بالفعل رهن اشارة البنك الوطني للانماء الاقتصادي.

الفصل الثالث

تضمن الدولة فوائد واستهلاك الاقتراضات المذكورة سواء بالدرهم أو بعملات أجنبية حيث يبقى الضمان مرتبطا بالسند ويتبعه ايا كان حائزه.

1 - الجريدة الرسمية عدد 3435 بتاريخ 25 رمضان 1398 (30 غشت 1978)، ص 2259.

ويثبت هذا الضمان في السندات.

الفصل الرابع

تحدد شروط وكيفيات الاقتراضات المذكورة بقرار لوزير المالية.

الفصل الخامس

يسند إلى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 29 من شعبان 1395 (5 غشت 1978).

الوزير الأول،

الامضاء: أحمد عصمان.

وقعه بالعطف:

وزير المالية بالنيابة،

الامضاء: الدكتور محمد بنهيمه.